ابطار ذا بوس ويبس بالمثناة التحتية اي قنط وبيس بالموحدة ايضا والبأس
ووغر الصدر بالمعجمة والراء ووحر بالمهملة والراء اي التهب غيظا او
حزنا وولِه اي كاد يذهب العقل ووهل اذا اشتد فزعه وكل هذا يجوز
في مضارعه الفتح والكسر قاله ابن مالك وزاد في شرح الكافية وزع في الشيء
بالزاي اي اولع وزاد ابو حيان ومن تبعه في القسم الاول وغم بناء على
تصرف قولهم غم صباحا وهو ما نقل عن يونس ولا اعلم خلافا لابن مالك
حيث عده فيما لا يتصرف واما نحو فضل يفضل بكسر العين في الماضي و
ضمها في المضارع من الفضلة لا من قولك فضلت فلانا اذا غلبته في الفضل
فان ذا الذي ليس فيه الا الفتح في الماضي والضم في المستقبل كما هو قياس
باب المغالبة فمن التداخل لانه جاء من باب علم يعلم ونصر ينصر فاخذ
الماضي من الاول والمضارع من الثاني ومثله مت تموت بكسر العين في
الماضي وضمها في المضارع وان يكن الباب ماضيه قد اتى على وزن فعل
عين اي بالضم في العين يحسن وحتم ذا اي قل انت يفعل في مضارع له ايضا
هو مصدر كأض اذا رجع ويجوز ان يكون مفعولا مطلقا حذف عامله
وان يكون حالا حذف صاحبها وعاملها فعلى الاول فالتقدير ارجع
ايضا الى الاخبار بان مضارع فعل بالضم يفعل بضمها فيكون مفعولا
مطلقا وعلى الثاني فالتقدير اخبر ايضا او اذكر ايضا فهو مصدر بمعنى
فاعل اي ايضا فيكون حالا من ضمير المتكلم اي وانقل حال كوني راجعا
الى الاخبار بان مضارعه ورد بضم العين كقولنا يحسن وهو الباب السادس
ويكون لافعال الطبائع كالحسن والقبح ونحوهما ولا يكون الا لازما كما
مثلنا وسبب ذلك الذي انه موضوع لافعال الطبائع كما علمت فلا يقتضي معناه
التجاوز من الفاعل والتعلق بالمفعول بل يختص بالفاعل لان ثبوت
المفعول فرع ثبوت التجاوز والتعلق واما نحو رحبتك الدار فشاذة
والاصل رحبت بك الدار فحذفت الباء لكثرة الاستعمال كذا قاله
التفتازاني وهو مقتض لبقائه على لزومه والحذف في باء التعدية
للاختصار

للاختصار وشذوذه حينئذ من جهة استعماله على صورة المتعدي اذ هو
ملتبس وهو مخالف لقول المراد لا يتعدى الا بتضمين نحو رحبتكم الدار اي
وسعتكم انتهى وما ذكرناه من كونه لازما جار في الصحيح منه ولا يوجد متعديا
الا بتضمين ونحوه اما المعتل منه فقد يأتي متعديا بالتحويل وسيأتي بيان
ذلك الذي مبسوطا في الاجوف من اقسام المعتل ولما كان هذا الباب موضوعا
للصفات اللازمة اختير للماضي والمضارع حركة لا تحصل الا بانضمام
الشفتين رعاية للتناسب بين الالفاظ ومعانيها وذلك لانه لما كان
موضوعا ليدل على انطباق الموضوع بصيغة لازمة واللزوم في
الحقيقة هو الضم الغير المجازي اختير في اللفظ ايضا الضم للتناسب لا يقال
كون الصفة لازمة ينافيها الدلالة عليها بالفعل الدال على تجدد معناه
اي حصوله شيئا فشيئا وحدوثه اي وجوده بعد العدم لانا نقول التجدد
لا ينافي اللزوم اي الدوام اذ الدوام صادق بتعاقب الامثال واما
الحدوث اي حدوث اللازم للملزوم فانما ينافي اللزوم المطلق اي وجود
اللازم في جميع اوقات وجود الملزوم لا مطلق اللزوم الصادق في اللزوم
بعد الوجود وهو المراد ههنا ثم هذا الباب وهو باب الثلاثي المجرد
قد تم بعون الله تعالى البحث فيه وهذا تنبيه على فائدة لا بأس
بها والتنبيه في اللغة الايقاظ يقال نبهت فلانا من نومه اي ايقظته
وفي الصناعة الاعلام بتفصيل ما علم اجمالا مما قبله وهو هنا خبر مبتدأ
محذوف كما قدرناه وفيه ما مر في الفصل السابق والفائدة التي عقد
لها هذا التنبيه هي ان هذه الافعال المذكورة اعني غير ما فيه
ومضارعه توافقا في حركة العين وذلك ثلاثة ابواب الثالث والخامس
والسادس واما الاول والثاني والرابع وهي التي تخالفت في حركة
العين فتسم باسكان الميم دعائم جمع دعامة وهي العماد كذلك
ايضا اسمها اصولا جمع اصل وانما سميت دعائم واصولا لتخالف
الفعل الثاني وهو المضارع فيها اي في حركة العين للكلمة الاولى

Copyright © King Saud University